IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المؤتمـــر العـــام

GC(49)/11
Date: 16 August 2005

General Distribution
Arabic
Original: English

الدورة العادية التاسعة والأربعون

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GC(49)/1)

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

١- ستنتهي فترة عمل مراجع حسابات الوكالة الخارجي الحالي – وهو نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات (Bundesrechnungshof) – لدى استكمال عملية مراجعة حسابات الوكالة لعام ٢٠٠٥. لذا سيكون لزاماً على المؤتمر العام أن يعيّن مراجع حسابات خارجياً يتولى مراجعة حسابات الوكالة للسنتين الماليتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

٢- وكانت الدول الأعضاء قد دُعِيَت – في مذكرة الأمانة رقم 50 2004/Note، المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (الملحق ١) – إلى تسمية المرشحين الذين تود من المؤتمر العام أن ينظر في أمرهم خلال دورته العادية في عام ٢٠٠٥، على أن يكون تاريخ قفل الترشيح هو ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وحتى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ تسلمت الأمانة ترشيحاً واحداً، هو ترشيح نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات (Bundesrechnungshof).

٣- وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، اتفق مجلس المحافظين على أن يوصي المؤتمر العام بتعيين نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات مراجعاً خارجياً يتولى مراجعة حسابات الوكالة للسنتين الماليتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

٤- وترد مستنسخة ضمن الملحق ٢ المواد التي قُدِّمت إلى الأمانة بالنيابة عن نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات، والتي نظر فيها مجلس المحافظين.

الإجراء الموصى به

٥- قد يرغب المؤتمر العام في اعتماد توصية المجلس حسبما هي واردة في الفقرة ٣ أعلاه.

IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
国 际 原 子 能 机 构
International Atomic Energy Agency
Agence internationale de l'énergie atomique
Международное агентство по атомной энергии
Organismo Internacional de Energía Atómica

Atoms For Peace

Wagramer Strasse 5, P.O. Box 100, A-1400 Vienna, Austria
Phone: (+43 1) 2600 • Fax: (+43 1) 26007
E-mail: Official.Mail@iaea.org • Internet: http://www.iaea.org

In reply please refer to:

Dial directly to extension: (+431) 2600-21070

2004/Note 50

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بإحاطة الدول الأعضاء علماً بأن فترة العمل الحالية للمراجع الخارجي للوكالة (أي المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات (Bundesrechnungshof)) تنتهي باستكمال مراجعة حسابات السنة المالية ٢٠٠٥. وسيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية التاسعة والأربعين، التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أن يعيّن مراجعاً خارجياً جديداً لمراجعة حسابات السنتين الماليتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وقد جرت العادة على أن يكون التعيين لمدة سنتين، وإن كان جائزاً تمديده.

والدول الأعضاء مدعوة إلى تسمية المرشحين الذين تود من المؤتمر العام في دورته العادية التاسعة والأربعين أن ينظر في أمر تعيين أحدهم مراجعاً خارجياً للوكالة. ومرفق بهذه الوثيقة النص الكامل للمادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية الناظمة لعمليات مراجعة حسابات الوكالة.

وينبغي أن تشتمل الترشيحات على ما يلي:

أ) سيرة ذاتية للمرشح وتفاصيل عن الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب المراجع العام، مع بيان مدى أنشطة المراجعة المُتوخّى وتخصصات المراجعة التي يمكن للوكالة الاستفادة منها؛

ب) وعرض نهج المراجعة وعدد ومستوى الموظفين المُزمع إشراكهم فيها؛

ج) والأتعاب المُقترحة للمراجعة (معبّراً عنها باليورو) وتقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين التي ستُخصّص لمراجعة حسابات عام ٢٠٠٦.

وينبغي أن تشمل أتعاب المراجعة المقترحة الرواتب المتعلقة بالمراجعة وتكاليف أعمال السكرتارية والأعمال الداعمة الأخرى وتكاليف السفر وتكاليف إعاشة المراجع الخارجي ومعاونيه. وينبغي أن تغطي تكاليف السفر الانتقال من مكتب المراجع العام إلى المقر الرئيسي للوكالة في فيينا، وإلى مكاتب الوكالة الأخرى إذا ما ارتئي أن ذلك ضروري لأغراض المراجعة.

وينبغي أن تصل الترشيحات إلى المدير العام في أقرب وقت ممكن، وفي موعد غايته ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على أي حال، حتى يتسنّى إتاحة وقت كافٍ لأي استفسارات إضافية والقيام بعد ذلك بإحالة اقتراح من مجلس المحافظين بهذا الشأن كي ينظر فيه المؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وسوف يسرّ شعبة الميزانية والمالية التابعة للوكالة أن تقدم ما عساه يكون مطلوباً من معلومات أو إيضاحات إضافية.

ديفيد ب. وولر

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

المادة الثانية عشرة – المراجعة الخارجية

تعيين المراجع الخارجي

القاعدة ١٢-١

يعين المؤتمر العام، لمدة يحددها هو، مراجعاً خارجياً، يكون مراجعاً عاماً (أو موظفاً يمارس وظيفة مماثلة) في إحدى الدول الأعضاء.

مدة خدمة المراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٢

إذا توقف المراجع الخارجي عن شغل وظيفته كمراجع عام (أو عن ممارسة وظيفة مماثلة) في بلده، تنتهي بناء على ذلك ممارسته لوظيفته كمراجع خارجي ويخلفه كمراجع خارجي خليفته كمراجع عام. ولا يجوز في غير هذه الأحوال إبعاد المراجع الخارجي أثناء ممارسته لوظيفته، إلا عن طريق المؤتمر العام.

إجراء المراجعة

القاعدة ١٢-٣

رهناً بأي توجيه خاص يصدره المؤتمر العام أو المجلس، تجرى كل مراجعة للحسابات يطلب من المراجع الخارجي القيام بها وفقاً للاختصاصات الإضافية المبينة في مرفق هذه اللائحة.

مسؤولية المراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٤

يكون المراجع الخارجي مستقلاً تماماً ومسؤولاً مسؤولية كاملة عن إجراء المراجعة.

التدقيقات المحددة

القاعدة ١٢-٥

يجوز للمؤتمر العام وللمجلس مطالبة المراجع الخارجي بإجراء بعض التدقيقات المحددة وإصدار تقارير منفصلة بالنتائج.

تقديم تسهيلات للمراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٦

يقدم المدير العام للمراجع الخارجي التسهيلات المطلوبة للقيام بالمراجعة.

استخدام المراجعين المحليين

القاعدة ١٢-٧

كلما اقتضى الأمر إجراء تدقيق محلي أو تدقيق خاص، يجوز للمراجع الخارجي أن يستعين بخدمات مراجع عام وطني يكون مستوفياً للشروط المطلوبة لتعيينه مراجعاً خارجياً، أو أن يستعين بخدمات مراجعين تجاريين عموميين ذوي سمعة طيبة.

إحالة تقرير المراجعة

القاعدة ١٢-٨

يحال تقرير المراجع الخارجي إلى المجلس لإبداء ملاحظاته عليه، ثم يحيل المجلس التقرير إلى المؤتمر العام وفقاً للقاعدة ١١-٣. ويكون ممثل عن المراجع الخارجي حاضراً عندما يبدأ المجلس أو أي جهاز تابع له النظر في تقرير المراجع الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يتخذ المدير العام الترتيبات من أجل حضور ممثل للمراجع الخارجي عندما ينظر المجلس أو المؤتمر العام في التقرير فيما بعد، إذا طلبت ذلك دولة عضو، أو إذا استصوب المدير العام نفسه ذلك، أو إذا اعتبر المراجع الخارجي ذلك ضرورياً.

اختصاصات إضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١- يقوم المراجع الخارجي بمراجعة حسابات الوكالة، بما فيها جميع الصناديق الاستئمانية والصناديق الخاصة، بالشكل الذي يراه ضرورياً لكي يقتنع:

(أ) بأن الكشوف المالية مطابقة لدفاتر الوكالة وسجلاتها؛

(ب) وبأن المعاملات المالية المسجلة في الكشوف قد تمت وفقاً للقواعد المالية واللائحة المالية والأحكام الخاصة بوضع الميزانية وغير ذلك من التوجيهات المنطبقة؛

(ج) وبأنه قد تم التحقق من الأوراق المالية ومن الأموال المودعة في المصارف والموجودة في صندوق الوكالة، إما بشهادة أتت مباشرة من الجهات الوديعة لأموال الوكالة أو عن طريق العد الفعلي.

٢- رهناً بأحكام اللائحة المالية، يكون المراجع الخارجي الحكم الوحيد فيما يختص بالقبول الكامل أو الجزئي للتصديقات الصادرة عن المدير العام أو من ينوب عنه، ويجوز له إجراء ما يراه من عمليات تدقيق وتمحيص مفصلة بشأن كافة السجلات المالية بما في ذلك السجلات المتعلقة باللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها.

٣- للمراجع الخارجي أن يخضع للاختبار عولية المراجعة الداخلية. وله أن يضع ما يراه ضرورياً من تقارير في هذا الشأن ترفع إلى المجلس أو إلى المدير العام لإحالتها، حسب الاقتضاء، إلى المؤتمر العام.

٤- يؤدي المراجع الخارجي والموظفون العاملون تحت إشرافه القسم الذي يعتمده المجلس. وعلى إثر ذلك يصبح في وسعه أن يطلع في كل الأوقات المناسبة على جميع دفاتر الحسابات والسجلات التي يرى أنها لازمة للقيام بالمراجعة. أما المعلومات السرية المحفوظة في سجلات الأمانة، والتي يحتاج إليها المراجع الخارجي لأغراض المراجعة، فتتاح له إذا وجه طلباً بشأنها إلى المدير العام. وإذا رأى المراجع الخارجي أن من واجبه أن يسترعي انتباه المجلس أو انتباه المؤتمر العام إلى أمر ما تتسم الوثائق المتعلقة به كلها أو بعضها بالسرية، فعليه أن يتجنب الاقتباس المباشر منها.

٥- يجوز للمراجع الخارجي، بالإضافة إلى مراجعة الحسابات، أن يبدي ما يراه ضرورياً من ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية ونظام المحاسبة، والضوابط المالية الداخلية، وبصفة عامة بشأن الآثار المالية للممارسات الإدارية.

٦- إلا أنه لا يجوز للمراجع الخارجي بأي حال أن يضمن تقريره عن مراجعة الحسابات أي انتقاد إلا بعد أن يتيح أولاً للمدير العام فرصة لشرح الموضوع محل الملاحظة. وأي اعتراض بشأن أي بند يثيره المراجع أثناء تدقيق الحسابات يتم إبلاغه على الفور إلى المدير العام أو إلى مدير شعبة الميزانية والمالية.

٧- يعد المراجع الخارجي تقريراً عن الحسابات يتضمن ما يلي:

(أ) طبيعة عملية التدقيق التي أجراها، ومدى وطبيعة أي تغييرات هامة أدخلها على هذا التدقيق؛ بما في ذلك ما إذا كان قد حصل على جميع المعلومات والتفسيرات التي طلبها؛

(ب) والأمور التي تؤثر على اكتمال الحسابات أو دقتها، مثل:

'١' المعلومات اللازمة لتفسير المراجعة تفسيراً صحيحاً؛

'٢' وأي مبالغ ينبغي أن تكون قد وردت ولكنها لم تسجل في الحساب؛

'٣' والمصروفات غير المدعمة بوثائق كافية لتبريرها.

(ج) والأمور الأخرى التي ينبغي أن تعرض على نظر المجلس وحسب الاقتضاء على نظر المؤتمر العام مثل:

'١' حالات الاحتيال أو احتمال الاحتيال؛

'٢' وتبديد أموال الوكالة أو غيرها من الأصول أو إنفاقها على نحو غير سليم (بصرف النظر عن أن حسابات المعاملات قد تكون سليمة)؛

'٣' والمصروفات التي يحتمل أن تلزم الوكالة بمزيد من التكاليف على نطاق كبير؛

'٤' وأي عيب في النظام العام أو في القواعد التفصيلية التي تنظم الرقابة على المقبوضات والمصروفات أو على اللوازم والمعدات، والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛

'٥' والإنفاق الذي لا يتطابق مع أغراض الاعتماد المعني، مع مراعاة المناقلات المرخص بها وفقاً للأصول بين أبواب الميزانية؛

'٦' والإنفاق الذي يتجاوز الاعتمادات، بعد تعديلها بالمناقلات المرخص بها وفقاً للأصول بين أبواب الميزانية؛

'٧' والإنفاق الذي لا يتطابق مع التفويض الناظم له.

(د) وصحة السجلات أو عدم صحتها، حسبما يثبته جرد الموجودات والتدقيق في السجلات التي تدون فيها اللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛

(هـ) والمعاملات التي تمت في سنة مالية سابقة وتم الحصول على مزيد من المعلومات بشأنها، أو أي معاملة تتم في سنة مالية لاحقة ويبدو من المستصوب التبكير بإخطار المجلس أو المؤتمر العام بها.

٨- يبدي المراجع الخارجي، أو من قد يسميهم من الموظفين، رأيه في الكشوف المالية ويوقع على هذا الرأي، مع مراعاة ما يلي:

- تحديد الكشوف المالية التي تم تدقيقها؛
- وتوضيح نطاق ومدى إجراءات المراجعة؛

ويحدد في هذا الرأي ما يلي حسب الاقتضاء:

(أ) ما إذا كانت الكشوف المالية تعرض على نحو أمين الوضع المالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى نهاية السنة المالية ونتائج العمليات التي اضطلعت بها في تلك السنة؛

(ب) ما إذا كانت الكشوف المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقررة؛

(ج) ما إذا كان قد تم تطبيق المبادئ المحاسبية على أساس يتفق مع الأساس المعمول به في السنة المالية السابقة؛

(د) ما إذا كانت المعاملات قد تمت وفقاً للائحة المالية والتفويض التشريعي.

٩- ليس من سلطة المراجع الخارجي أن يرفض بنودا في الحسابات، ولكن عليه أن يسترعي اهتمام المدير العام إلى أي معاملة تساوره شكوك بشأن قانونيتها أو سلامتها، كي يتخذ الإجراء الملائم بشأنها.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(الوكالة)

عرض لأداء خدمات المراجع الخارجي

مُقدّم من المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات
Bundesrechnungshof

جدول المحتويات

الصفحة

ألف	**السيرة الذاتية وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية**	**٣**
باء	**مقدمة – الغرض من هذا العرض**	**٥**
جيم	**نبذة عن المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات**	**٦**
دال	**نهج مراجعة الحسابات، ومعاونو المراجع**	**١١**
هاء	**أتعاب المراجعة المقترحة وتقديرات أشهر عمل المراجعين للفترة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧**	**١٥**

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

MR BRH Michael SCHRENK, Audit Director
Tel. office Bonn: + 49 1888 721 1820
Tel. office Vienna: +43 2600 21083
e-mail: michael.schrenk@brh.bund.de

نوربارت هاوزر،
نائب رئيس
المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات
Bundesrechnungshof

Adenauerallee 81
D - 53113 Bonn
Germany

تاريخ ومكان الميلاد:	٢٠ أيار/مايو ١٩٤٦، أولبي، ألمانيا
الحالة الاجتماعية:	متزوج

****

١٩٥٢ - ١٩٦٧	التعليم المدرسي مع التأهيل لدخول الجامعة
١٩٦٧ - ١٩٦٩	الخدمة العسكرية مع الترقية إلى رتبة ضابط
١٩٦٩ - ١٩٧٩	دراسات قانونية في جامعة بون تلاها تعليم لصغار المحامين
١٩٧٩	درجة جامعية في القانون
١٩٧٩ - ١٩٨١	مدير إداري اتحادي لرابطة الأعمال التجارية المتوسطة الحجم
١٩٧٥ - ١٩٩٩	الناطق باسم الحزب الديمقراطي المسيحي في المسائل المتعلقة بالسياسات الخاصة بالمالية والميزانية، وعضو المجلس البلدي لمدينة بون
١٩٨١ - ٢٠٠٢	ممارسة مهنة المحاماة
١٩٩٨ - ٢٠٠٢	عضو البرلمان الاتحادي الألماني وكذلك، ضمن أمور أخرى، عضو لجنة الحسابات العامة وعضو لجنة التعليم والبحوث وعضو لجنة التحريات بشأن التبرّعات الممنوحة للأحزاب السياسية
اعتباراً من عام ٢٠٠٢	نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات، المراجع الخارجي لليونيدو
اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٤	المراجع الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية

الخلفية الدولية:

تشمل **أنشطة نوربرت هاوزر الوطنية** النطاق الكامل لمهام المراجعة الخارجية في الإدارات والوكالات الاتحادية والعلاقات مع البرلمان. وتشمل **أنشطته الدولية** الاضطلاع بمسؤوليات في مجال المراجعة بالنسبة لمنظمات دولية وإقامة صلات عمل دائمة مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدان أجنبية، مع التركيز مؤخراً على تقديم الدعم التقني لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وعيّن نوربرت هاوزر مؤخراً **مراجعاً خارجياً** لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **(يونيدو)**. وانتهت ولايته هذه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تولّى السيد هاوزر الولاية بوصفه **المراجع الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.** ويعكف فريقه للتوّ على وضع اللمسات الأخيرة على مراجعة حسابات للفترة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وسيقدّم تقريره الأول كمراجع خارجي للوكالة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

ونوربرت هاوزر هو مؤسّس ورئيس **الجمعية الألمانية-الأسبانية**.

الغرض من هذا العرض هو عرض خدمات المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات للقيام بمهام المراجع الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة).

تهدف هذه الورقة إلى توضيح الأسباب التي جعلت المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات تعتبر نفسها مرشحاً مناسباً لمنصب المراجع الخارجي للوكالة. وهي تشرح دور مؤسسة Bundesrechnungshof بوصفها المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات، ومدى خبرتها الوطنية والدولية الواسعة في مراجعة الحسابات، ومستوى موظفيها المهني الرفيع، واستراتيجيتها المقترحة لتنفيذ التفويض المتعلق بمراجعة حسابات الوكالة.

سجل المؤسسة ودورها الراهن

لعل سجل مراجعة الحسابات الحكومية في ألمانيا يرجع إلى ما يزيد على ٢٨٠ سنة. فقد أنشأ ملك بروسيا فريدريك ويليام الأول غرفة الحسابات العامة في بروسيا في عام ١٧١٤، فكانت هذه نقطة الانطلاق لتطوير المراجعة المستقلّة للحسابات الحكومية في ألمانيا. وأصبحت المؤسسة المذكورة تتمتّع اليوم بصفة سلطة اتحادية عليا، أي أنها تعادل من حيث رتبتها مرتبة إدارة حكومية اتحادية. وهي مؤسسة مستقلّة لمراجعة الحسابات الحكومية ولا تخضع لأي سلطة سوى سلطة القانون. فهي ليست جزءاً من الحكومة الاتحادية وليست خاضعة لأي تعليمات سواء من السلطة التنفيذية أو من السلطة التشريعية.

ويبلغ عدد موظفينا ١٥٠٠ موظف تقريباً. ولدينا ٩ شعب للمراجعة و٥٣ وحدة مراجعة و ٩ مكاتب إقليمية للمراجعة. وتقوم بتنفيذ الوظائف الإدارية شعبة رئاسية (في مركز مماثل لمركز أمين عام). وجميع المراجعين العاملين لدينا حائزون على درجات جامعية أو درجات علمية عليا أخرى. وفي بعض الحالات، حصلوا على تلك الدرجات بعد تدريب في الإدارة العامة. والمؤهلات المهنية التي يتمتّع بها العاملون في المؤسسة تمتد من الإدارة العامة والشؤون القانونية مروراً بشتى التخصّصات في مجالات الهندسة والاقتصاد والإدارة التنظيمية والعلوم الحاسوبية. والموظفون الذين تُسند إليهم مهام مراجعة حسابات المنظمات الدولية يتمتّعون جميعهم بمعارف ومهارات ممتازة في قضايا المحاسبة. وشارك معظمهم في مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة (كانت آخرها مهام المراجع الخارجي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – يونيدو – في فيينا، التي انتهت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢). ويتمتّع جميع المراجعين بسجل حافل بخبرات عملية لسنوات عديدة على الأقل في إدارة أو وكالة حكومية واحدة. وهذه الكفاءة العالية التي يتمتّع بها العاملون توفر للمؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات أساساً راسخاً لمراجعة حسابات المنظمات الدولية.

وأخيراً، كان فريق مراجعة الحسابات المؤلّف من ١٥ خبيراً في مختلف المجالات قد اكتسب الكثير من الخبرة أثناء المهمة الأولي لمراجعة حسابات الوكالة في خريف عام ٢٠٠٤، وهي خبرة يجري تدعيمها بقوّة عن طريق التدريب المكثّف في جميع المجالات ذات الصلة بمراجعة حسابات الوكالة.

ولاية مراجعة الحسابات الوطنية

تشمل ولاية المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات ما يلي:

- الإدارة المالية الاتحادية،
- الأموال التجارية الاتحادية،
- الهيئات العامة المدرجة في إطار القانون الاتحادي،
- مؤسسات التأمينات الاجتماعية المدرجة في إطار القانون الاتحادي أو قوانين الولايات،
- إدارة الأسهم الحكومية الاتحادية في مؤسسات القطاع الخاص التجارية.

تقديم التقارير

تقدّم المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات تقارير سنوية عن نتائج مراجعاتها للحسابات إلى كل من الهيئة التشريعية الاتحادية والحكومة الاتحادية. وبالإضافة إلى تقديم التقارير السنوية، يجوز لنا أن نقدّم تقارير عن المسائل ذات الأهمية الخاصة.

الدور الاستشاري

ونحن نتولى أيضاً مراجعة المقرّرات الإدارية التي لم تحدث تأثيراً مالياً بعد. وهذا ترتيب تنظيمي بعيد الأثر للغاية يمكّننا من الدخول في قضايا معيّنة عن طريق القيام بمراجعة للأداء في مرحلة مبكّرة جداً. وبالتالي فإننا اعتدنا على التحقّق من الإنفاق الحكومي **قبل** الصرف الفعلي للأموال. ونحن نستخدم نتائج مراجعات المؤسسة كأساس لإسداء المشورة للإدارات والوكالات الحكومية، وللبرلمان أيضاً، بشأن المقرّرات التي ستُتخذ، وفي مقدّمتها المقرّرات المتصلة بوضع الميزانية. وهذه الوظيفة الاستشارية اكتسبت أهمية متزايدة خلال العقد الماضي.

معايير المراجعة

مراجعة الأداء

حدث بمرور الوقت تحوّل في تركيز المراجعة الحكومية في ألمانيا. فكان عمل المراجعين الحكوميين يركّز في السابق على عمل المراجعة المالية بعد إتمام النشاط. ومعيار المراجعة الإضافي المتمثّل في مراجعة **الأداء** فرضه النظام الأساسي قبل عشرات السنين بحيث أصبحت مراجعة الأداء الآن تحظى بتركيز رئيسي في عمل المؤسسة.

ولا يكتفي المراجعون بفحص الأرقام في حساب ما أو فرادي بنود الإيرادات أو الإنفاق، وإنما يفحصون أيضاً **العمليات والبرامج** التي تقف وراء تلك الأرقام والبنود. وهذه المراجعة التشغيلية للإدارة المالية العامة للحكومة الاتحادية تزيد من **دقة التوقيت ومن تناول المواضيع الحيوية**. وهي تعالج مجالات مراجعة جديدة تماماً. وتشمل فحوصاً في **هيكل** الإدارات والوكالات **وعملياتها وإدارة مواردها البشرية**. ويركّز عمل المراجعة أيضاً على **تقييمات البرامج ومراجعات الفعّالية والكفاءة وتحاليل المخاطر**. نحن نستخدم النتائج المُستخلصة من المراجعة كأساس لإسداء المشورة للبرلمان والحكومة. وفي عديد من التقارير، تعرض المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات الدروس المستفادة من بعثات المراجعة السابقة بما يتيح التبصّر في القضايا الراهنة للإدارة المالية.

المراجعة المالية

تُستكمل مراجعة الأداء بمراجعة **الاتساق والامتثال**، حيث يتم فحص العمليات الحكومية على أساس وثائق داعمة لها واستناداً إلى أحكام النظام الأساسي والقواعد واللوائح الواجبة التطبيق. وتصديق الحسابات الاتحادية جزء أساسي من المراجعة المالية.

المراجعة في التوقيت المناسب

يسعى **نهج المراجعة في التوقيت المناسب**، المُتّبع في المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات، إلى الخروج باستنتاجات للمراجعة تساعد على تحسين الأداء في المستقبل بدلاً من مجرد انتقاد أوجه القصور السابقة.

سجلنا كمراجع خارجي للمنظمات الدولية

ذخيرة من الخبرات المكتسبة في مراجعة حسابات الأمم المتحدة

عمل رئيس المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات بصفته أحد الأعضاء الثلاثة في مجلس مراجعي الأمم المتحدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٢. وساعده ١٧ مراجعاً على أداء المهام ذات الصلة المُسندة إليه. وشملت ولاية المراجعة فحوص الحسابات السنوية والإدارة المالية **للأمم المتحدة** وبعض منظماتها، مثل **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكّانية والمركز التجاري الدولي ووكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل (أونروا)**. وتضمّنت مهام المراجعة جمع الأدلة في المكاتب الميدانية وفي مشاريع الأمم المتحدة الإنمائية في كل أنحاء العالم.

وفي الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٢، قامت المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات أيضاً بمراجعة حسابات وكالة الأمم المتحدة المُتخصّصة، **يونيدو**. واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تولّى نائب رئيس المؤسسة العليا الألمانية الولاية بوصفه **المراجع الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية**. ويعكف فريقه للتوّ على وضع اللمسات الأخيرة على مراجعة حسابات للفترة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وسيقدّم تقريره الأول بوصفه المراجع الخارجي للوكالة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ لدراسته من جانب لجنة البرنامج والميزانية ومجلس المحافظين في ٢ أيار/مايو.

مهام المراجعة الدولية الأخرى

يشارك المراجعون الألمان في مراجعة طائفة واسعة من المشاريع الدولية. ففي السنوات الأخيرة، شاركت المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات، على سبيل المثال، في مراجعة حسابات **المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، ووكالة الفضاء الأوروبية، ومركز سانت لويس الفرنسي-الألماني للبحوث، والمنظمة الأوروبية لأمان الملاحة الجوية، والمنظمة الأوروبية لاستغلال سواتل الأرصاد الجوّية، واتحاد غرب أوروبا، ومنظمة التعاون في مجال التسلّح المشترك، والمركز الأوروبي للتنبؤات الجوّية المتوسطة المدى، ومكتب براءات الاختراع الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤسسات الشباب الفرنسية-الألمانية والبولندية-الألمانية**. وعلاوة على ذلك، يُعار موظفو المؤسسة **لمجلس المراجعين الدوليين لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي وهيئة مراجعي الاتحادات الأوروبية**.

العضوية في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات/المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

المؤسسة العليا الألمانية لمراجعة الحسابات عضو في **المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات،** التي تنتمي إليها المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لمعظم البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد استضفنا المؤتمر العالمي الثالث عشر للمنظمة الدولية المشار إليها في برلين في عام ١٩٨٩، حيث شارك فيه ممثلو أكثر من ١٣٠ دولة ومنظمة دولية. وتولّى رئيس المؤسسة العليا الألمانية مهام **رئيس مجلس محافظي المنظمة الدولية** في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٢.

يُضاف إلى ذلك أن المؤسسة العليا الألمانية عضو في الفريق العامل الإقليمي الأوروبي التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا للمراجعة و**المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا للمراجعة**. وسيستضيف مكتبنا المؤتمر السادس للمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا للمراجعة الذي سيُعقد في بون في عام ٢٠٠٥، وسيتولّى رئيسنا بعد ذلك مهام رئيس المنظمة الأوروبية المذكورة.

التعاون الدولي

دأبنا، تقليدياً، على توفير الدعم لعملية تطوير نظم مراجعة الحسابات الحكومية في بلدان أخرى عن طريق عدة وسائل، منها مثلاً تنفيذ مشاريع تعاونية متعددة الجنسيات.

تلبية متطلبات مراجعة حسابات الوكالة

المؤسسة العليا الألمانية ستُسخّر لمراجعة حسابات الوكالة الخبرات والدراية الفنية التي اكتسبتها من خلال أعمالها الوطنية والدولية في مجال المراجعة. ويشمل ذلك القضايا التقنية فضلاً عن عمليات مراجعة الأداء في جميع مجالات عمليات الوكالة. ونحن ندعم بشدة نهج الإدارة القائمة على النتائج؛ ونود المضي في مواكبة عملية الوكالة الرامية إلى ترشيد أنشطتها الخاصة بالتعاون التقني. وأخيراً نحن نتمتّع بخبرات واسعة في مراجعة جميع القضايا المالية مثل الإدارة النقدية أو التعامل باليورو.

النهج الذي نتبعه بشأن المراجعة

سنؤدي مهمة المراجعة وفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها في هذا المجال.

فنحن نقوم بتخطيط عمليات المراجعة وتنفيذها وتقديم تقارير عنها امتثالاً للمعايير المقبولة دولياً. ويسترشد مراجعونا في أعمال المراجعة التي يضطلعون بها بمبدأ التعاون مع إدارة الوكالة ومراجعيها الداخليين.

مجالات الخبرة ذات الطابع الخاص المكتسبة في منظمات الأمم المتحدة

إن المهمة التي توليناها في مجلس المراجعين في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٢ أتاحت لنا فرصة جيدة للإلمام بالطبيعة الخاصة التي تتّسم بها منظمات الأمم المتحدة. ففي مراجعاتنا لليونيدو، قمنا – إلى جانب المراجعة المالية – بتناول جميع قضايا الأداء الناشئة في منظمة الأمم المتحدة تلك على مدى فترة ثماني سنوات. وشمل ذلك فعّالية "نظم المراقبة الداخلية" فضلاً عن القضايا المالية مثل الإدارة والاستثمارات النقدية، وإجراءات الشراء، وقضايا المعالجة الإلكترونية للبيانات وإدارة شؤون الموظفين، وعمليات يونيدو الميدانية المنفذة في مقرها الرئيسي وفي ٦ بعثات ميدانية أوفدت إلى مشاريع يونيدو في آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا.

وفي إطار مراجعة أعمال الوكالة، بدأت المؤسسة العليا الألمانية في إجراء فحوص في جميع مجالات أنشطة الوكالة الرئيسية. ووفقاً لخططها في هذا الصدد، فإنها ستوسّع نطاق مراجعاتها لكي تشمل في نهاية المطاف جميع القضايا ذات الصلة والمتّسمة بالأهمية التي نشأت على مر السنين.

الاستراتيجية التي نتبعها بشأن مراجعة حسابات الوكالة

الموظفون

سنوفر فرقة مراجعين يتمتّعون بخبرات دولية، يتم انتقاؤهم في المقام الأول من بين موظفي المؤسسة العليا الألمانية الذين سبق أن شاركوا في مراجعة الحسابات في الأمم المتحدة. وسيقود الفرقة مدير للمراجعة الخارجية ومدير تنظيمي لشؤون المراجعة، وستتألّف الفرقة من ١٣ من كبار المراجعين، جميعهم حائزون على درجات جامعية في مختلف المجالات. والفرقة قادرة على العمل باللغات الألمانية والإنكليزية والفرنسية. وتجسّد فرقة المراجعين الخبرة المتخصّصة الواسعة التي تملكها المؤسسة العليا الألمانية في جميع مجالات مراجعة الحسابات في القطاع العام. وبعض المراجعين كانوا قد عملوا في شركات لمراجعة الحسابات في القطاع الخاص. ونحن قادرون على تلبية متطلبات الوكالة بشأن إجراء مراجعة مالية شاملة فضلاً عن تلبية متطلباتها التقنية وذلك من خلال الاستعانة بموظفين مكلفين بالمراجعة يتمتّعون بخبرات ممتازة في إجراء المراجعات المالية على الصعيد الوطني وجميع أنواع مراجعات الأداء.

المراجعة المالية

تهدف المراجعة المالية بصورة رئيسية إلى تقييم ما إذا كانت الكشوف المالية تعرض على نحو أمين الوضع المالي في نهاية فترة مالية ما، وما إذا كانت تلك الكشوف قد أعِدّت وفقاً للمبادئ التوجيهية والسياسات المحاسبية ذات الصلة المطبقة على أساس متّسق مع أساس الفترة المالية السابقة.

وستستند المراجعة المالية إلى إجراءات المراجعة التحليلية. وهذا يشمل إجراء تدقيق تفصيلي في الكشوف المالية، وفحص نظام المراقبة الداخلية التابع للوكالة، واختبار عيّنات من المعاملات والإيصالات.

والمراجعة المالية التي نقوم بها يدعمها برنامج حاسوبي لمراجعة الحسابات التجارية يُسمّى برنامج WinIDEA. ونحن نستخدم هذا البرنامج الحاسوبي لاستصدار كشوف مالية من "دفتر الأستاذ العام" للحسابات. وقد قمنا، في خريف عام ٢٠٠٤، باختبار ما إذا كان برنامج الوكالة الحاسوبي AFIMS يفضي إلى النتائج المالية نفسها التي تفضي إليها حساباتنا نحن.

وحيث إن برنامج AFIMS قد أثبت دقّته، فإن باستطاعتنا الآن تطبيق نظام الوكالة المالي على مراجعة حسابات نهاية العام التي سنجريها. وهو ما يؤدي إلى وفر في الوقت والموارد لكلا الطرفين. وقد تم بالفعل التدريب اللازم لموظفي المؤسسة العليا الألمانية فيما يخص البرنامجين الحاسوبيين AFIMS و FINTRACK.

مراجعة الأداء

إن الخطوة الأولى في إجراء مراجعة الأداء هي تكوين فكرة عن الموضوع الذي تشمله المراجعة عن طريق إجراء تحليل للمهام. ويتم تحديد المجالات التي تنطوي على تأثير مالي شديد ومخاطر شديدة بالنسبة للمنظمة. وقد تنشأ مواضيع إضافية تحتاج إلى مراجعة؛ وذلك نتيجة للمناقشات التي تجرى مع كبار المسؤولين وجمع أدلة مراجعة من مقار الوحدات الوظيفية والإدارية البرنامجية.

ومراجعات الأداء تشمل طائفة أنشطة الوكالة بكاملها. وسنقيسها استناداً إلى معايير الاقتصاد والكفاءة والفعالية. وحتى تتسم مراجعاتنا بأقصى قدر ممكن من الكفاءة سننظر في مسألة التماس الدعم من جانب مراجعين عموميين ينتمون إلى بلدان نامية؛ وذلك عندما تقتضي الضرورة إجراء فحوصات خاصة في ميادين العمليات.

أما نسبة مراجعة الأداء إلى المراجعة المالية فستكون، إجمالاً، نسبة النصف للنصف تقريباً. وبناء عليه فإن نصف أعضاء فرقتنا يتمتعون بخلفيات مالية ونصفهم الآخر بخلفيات تقنية.

عمليات المراجعة والإشراف الداخلية

أرسينا بالفعل علاقات عمل وثيقة مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. ومن أجل تفادي الازدواجية في العمل، فإننا نستخدم المعلومات التي يزوّدنا بها المكتب المذكور ونتبادل معه الاستنباطات والتقارير. وفيما يتعلق بالمراجعة المالية لصناديق معيّنة، قد ينظر المراجع الخارجي في إمكانية الاعتماد على العمل الذي تقوم به المراجعة الداخلية.

معايير المراجعة

سنقوم بمراجعة حسابات الوكالة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة دولياً، وبخاصة معايير فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، التي كانت قد وضعت خصيصاً لمراعاة الظروف الخاصة لمنظمات الأمم المتحدة. وتستند هذه المعايير إلى معايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، مع الرجوع إلى معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وفيما يتعلق بأعمال المراجعة المالية، فإننا سنطبق المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة بالصيغة التي اعتمدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة.

تقديم التقارير

في نهاية كل فترة مالية، سنقدّم تقريراً إلى المجلس وفقاً للقاعدة ١٢-٨ من اللائحة المالية والاختصاصات الإضافية الناظمة للمراجعة الخارجية لحسابات الوكالة.

وبالطبع، سنطلع الإدارة على ما عسانا نجده من بيانات ذات صلة قبل تقديم تقارير عنها إلى الهيئة التشريعية للوكالة، مسدين بذلك المشورة بشأن الوسائل الكفيلة بتحسين عمل الوكالة اليومي، ومتيحين بالتالي للإدارة الفرصة للتعليق عليها

عرضنا لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥

بالنسبة لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، عرضنا الخدمات التالية:

	عدد الشهور سنوياً	عدد كبار المراجعين	عدد المراجعين	أتعاب ٢٠٠٤ (بالدولار الأمريكي)
الخدمات المتوقّعة	٢٢	٣	٣	٢٦٤ ٠٠٠
الخدمات التي تمت تأديتها خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤	١٥	١٣	صفر	٢٦٤ ٠٠٠

يستند تحديد مبلغ الأتعاب وقدره ٢٦٤ ٠٠٠ دولار أمريكي سنوياً إلى حساب تكاليف أجريناه بعملتنا المحلية، أي اليورو. وجاء المبلغ بالدولار الأمريكي نتيجة لضرب مقدار تكاليفنا وهو ٢٤٣ ٦٥٥ يورو بمعدل سعر الصرف المعمول به في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (أي ١ر٠٧٦ دولار أمريكي = ١ يورو). وفي نفس الوقت، كان لزاماً علينا أن نراعي بدقّة العوامل الاقتصادية، ذلك لأن الأتعاب معبراً عنها بالدولار الأمريكي كانت لا تمثّل إلا مبلغاً باليورو قدره ١٩٦ ٠٣٥ يورو فقط، مما ألحق بالمؤسسة العليا الألمانية خسارة قدرها ٤٧ ٦٢٠ يورو سنوياً (بناء على سعر الصرف المعمول به في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ – أي ١ دولار أمريكي = ٧٤ر٠ يورو).

إن المؤسسة العليا الألمانية على ثقة بأنكم تدركون أن علينا أن نستند في عرضنا المتعلق بعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ إلى التكاليف الحقيقية باليورو؛ وبذلك تتحمل الوكالة المبلغ المحسوب في البداية. ومن ناحية أخرى سنواصل عملنا في ظل زيادة عدد أشهر العمل (٣٠ شهراً بدلاً من ٢٢ شهراً).

عرض المؤسسة المتعلق بعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧

نعرض على الوكالة خدمات المؤسسة العليا الألمانية لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، استناداً إلى النمو الصفري، على النحو التالي سنوياً:

	عدد الشهور سنوياً	عدد كبار المراجعين	عدد المراجعين	أتعاب ٢٠٠٦ (باليورو)
الخدمات سنوياً	**٣٠**	**١٣**	**صفر**	**٢٤٤ ٠٠٠**